

وقد اختلف في معنى قوله: وإنَّ لَكِبِيرٍ؛ فقال أبو عبد الملك البوني: يُحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَنَّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ كَبِيرٍ، فَأُوحِيَ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ بِأَنَّهُ كَبِيرٌ، وَتَعَقَّبَ: بِأَنَّهُ يَسْتَلِمُ أَنْ يَكُونَ نَسْخَاً، وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْخُبُرِ يَجُوزُ نَسْخُهُ، فَإِذَا أُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَبِيرٌ فَأَخْبَرَ بِهِ كَانَ نَسْخَاً لِذَلِكَ الْحُكْمِ، وَقَيْلَ: يُحْتَمِلُ أَنَّ الصَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: وَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْعَذَابِ؛ لِمَا وَرَدَ فِي صَحِيفَةِ ابْنِ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُعَذَّبُ بَنْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ذَنْبٍ هَيْنَ، وَقَيْلَ: الصَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أَحَدِ الْذَّنَبَيْنِ، لَأَنَّ الْإِسْتَنَارَ الْمُنْفَيِّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ كَشْفَ الْعُورَةِ فَقَطْ كَمَا سَيَّاتِي، وَقَالَ الدَّاودِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ: كَبِيرُ الْمُنْفَيِّ، وَقَيْلَ: الْمُعْنَى لَيْسَ كَبِيرٌ فِي الصُّورَةِ؛ لِأَنَّ تَعَاطِي ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الدِّنَاءَةِ وَالْحَقَّارَةِ، وَقَيْلَ: لَيْسَ كَبِيرٌ فِي اعْتِقَابِهِمَا أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِينَ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَبِيرٌ؛ كَقُولُهُ تَعَالَى: (وَتَحْسَبُونَهُ هَيْنَا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ)، وَقَيْلَ: لَيْسَ كَبِيرٌ فِي مَشَقَةِ الْإِحْتِرَازِ؛ وَهَذَا الْأَخْيَرُ جَزْمٌ بِهِ الْبَغْوَى، وَرَجْحَةُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَإِنَّمَا صَارَ كَبِيرًا بِالْمُوَاظَبَةِ عَلَيْهِ، وَيُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ السَّيْاقِ؛ فَإِنَّهُ وَصَفَ كُلُّاً مِنْهُمَا بِمَا يَدْلُلُ عَلَى تَجَدُّدِ ذَلِكَ مِنْهُ وَاسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ؛ لِلإِتِّيَانِ بِصِيغَةِ الْمُضَارَّةِ بَعْدَ حَرْفِ كَانَ، كَذَا فِي أَكْثَرِ الرَّوَايَاتِ بِمُتَنَاثِلَيْنِ مِنْ فَوْقِ الْأُولَى مَفْتُوحَةُ وَالثَّانِيَةُ مَكْسُوَةُ، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ: يَسْتَبِرِيُّ، بِمُوَحَّدَةِ سَاكِنَةِ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ، وَأَبِي دَاؤَدِ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ: "يَسْتَنْزِهُ، بَنُونِ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا زَائِي ثُمَّ هَاءُ، فَعَلَى رَوَايَةِ الْأَكْثَرِ مَعْنَى الْإِسْتَنَارِ؛ أَنَّهُ لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَوْلِهِ سُترَةً، فَتُؤَافِقُ رَوَايَةً: لَا يَسْتَنْزِهُ؛ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخَرِجِ، وَضُعِفَ بِأَنَّ التَّعْذِيبَ لَوْ وَقَعَ عَلَى كَشْفِ الْعُورَةِ لَاستَقْلَلَ الْكَشْفُ بِالسَّبَبِيَّةِ، فَيَتَرَبَّعُ الْعَذَابُ عَلَى الْكَشْفِ؛ وَسَيَّاتِي كَلَامُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ قَرِيبًا، وَأَمَّا رَوَايَةُ الْإِسْتِبْرَاءِ فَهِيَ أَبْلَغُ فِي التَّوْقِيِّ، وَتَعَقَّبُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ رَوَايَةَ الْإِسْتَنَارِ بِمَا يَحْصُلُ جَوَابَهُ مِمَّا ذَكَرَنَا، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَوْ حُمِلَ الْإِسْتَنَارَ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لَلَّزَمَ أَنْ مُجَرَّدَ كَشْفُ الْعُورَةِ كَانَ سَبَبُ الْعَذَابِ الْمُذَكُورُ، وَسَيَّاقُ الْحَدِيثِ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ لِلْبَوْلِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى عَذَابِ الْقَبْرِ خُصُوصِيَّةً، يُشَيرُ إِلَى مَا صَحَّهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: (أَكْثُرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ)؛ قَالَ: "وَيُوَيْدِهُ أَنَّ لَفْظَ مِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْبَوْلِ اقْتَضَى نِسْبَةِ الْإِسْتَنَارِ الَّذِي عَدَمُهُ سَبَبُ الْعَذَابِ إِلَى الْبَوْلِ، بِمَعْنَى أَنَّ ابْتِدَاءَ سَبَبِ الْعَذَابِ مِنَ الْبَوْلِ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى مُجَرَّدِ كَشْفِ الْعُورَةِ زَالَ هَذَا الْمَعْنَى، لِتَجْتَمِعَ الْفَاظُ الْحَدِيثِ عَلَى مَعْنَى وَيُوَيْدِهِ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَيُعَذَّبُ فِي الْبَوْلِ، يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي التَّرْجِمَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هِيَ تَقْلُلُ كَلَامَ النَّاسِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُنَا: مَا كَانَ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ، فَأَمَّا مَا اقْتَضَى فِعْلُ مَصْلَحةٍ، أَوْ تَرْكَ مَفْسِدَةً فَهُوَ مَطْلُوبٌ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ لِلنَّمِيمَةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَمِ، وَكَلَامُ غَيْرِهِ يُخَالِفُ ذَلِكَ مَبْسُوطًا فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ، قَالَ النَّوْوَيُّ: وَهِيَ تَقْلُلُ كَلَامُ الْغَيْرِ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ، وَتَعَقَّبُهُ الْكُرْمَانِيُّ فَقَالَ: "هَذَا لَا يَصْحُحُ عَلَى قَاعِدَةِ الْفَقَهِاءِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْكَبِيرَةُ هِيَ الْمُوجِيَّةُ لِلْحَدَّ، وَلَا حَدٌ عَلَى الْمَشْيِ بِالنَّمِيمَةِ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْإِسْتَنَارُ هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ جَعْلُهُ كَبِيرَةً؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ حُكْمُ الْكَبِيرَةِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَبِيرَةِ مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الْأَصْطَلَاحِيِّ، وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْفَقَهَاءِ لَيْسَ هُوَ قَوْلُ جَمِيعِهِمْ، لَكِنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ يُشَعِّرُ بِتَرْجِيْهِ؛ حَيْثُ حَكَى فِي تَعْرِيفِ الْكَبِيرَةِ وَجَهِيْنِ: أَحَدُهُمَا هَذَا، وَالثَّانِي أَوْفَقُ لِمَا نَكَرُوهُ عِنْدَ تَقْسِيمِ الْكَبَائِرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَإِلَّا لَزَمَ أَنْ لَا يُعَدَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الْزُّورِ مِنَ الْكَبَائِرِ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَهُمَا مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ، وَسَيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسَالَةِ مُسْتَوْفِيٌّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحُدُودِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَعُرِفَ بِهِذَا الْجَوَابِ عَنِ اعْتِرَاضِ الْكُرْمَانِيِّ؛ بِأَنَّ النَّمِيمَةَ قَدْ نَصَّ فِي الصَّحِيحِ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةً كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِلْأَعْمَشِ: "فَدَعَا بِعَسِيبِ رَطْبٍ"، وَالْعَسِيبُ بِمُهْمَلَتِينِ بَوْزِنَ فَعِيلٍ، فَإِنْ نَبَتَ فَهِيَ السَّعْفَةُ، وَقَيْلَ: إِنَّهُ خَصَّ الْجَرِيدَ بِذَلِكَ؛ وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، أَنَّ الَّذِي أَتَاهُ بِالْجَرِيدَةِ بِالْأَرْضِيَّةِ عَنْهُ، وَلَفْظَهُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جِنَازَةِ إِذْ سَمِعَ شَيْئًا فِي قَبْرٍ فَقَالَ لِيَلَلِ: أَتَنِي بِجَرِيدَةِ حَضْرَاءَ، أَيْ فَأَتَى بِهَا فَكَسَرَهَا، وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْطَّبَرَانِيُّ: أَنَّهُ الَّذِي أَتَى بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّوْلِ الْمَذَكُورِ فِي أَوَّلِ كِتَابٍ: أَنَّهُ الَّذِي قَطَعَ الْغُصَنَيْنِ، فَهُوَ فِي قِصَّةِ أُخْرَى غَيْرَ هَذِهِ، فَالْمُغَايِرَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ أُوْجُهِهِ؛ وَمِنْهَا: أَنَّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَرَسَ الْجَرِيدَةَ بَعْدَ أَنْ شَقَّهَا نَصْفَيْنِ، كَمَا فِي الْبَابِ الَّذِي يَعْدَهُ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَقْطَعَ غُصَنَيْنِ مِنْ شَجَرَتَيْنِ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَنَرَ بِهِمَا عِنْدَ قَضَاءِ حَاجَةِهِ، ثُمَّ أَمْرَ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَلْقَى الْغُصَنَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسِيرَهِ، حَيْثُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، فَقَالَ: "إِنِّي مَرَرْتُ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، فَأَحَبَبْتُ بِشَفَاعَتِي أَنْ يُرْفَعَ عَنْهُمَا مَا ذَامَ الْغُصَنَانِ رَطْبَيْنِ"، وَلَمْ يُذْكُرْ فِي قِصَّةِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا السَّبَبُ الَّذِي كَانَا يُعَذَّبَانِ بِهِ، فَبَيْانُ تَغَيُّرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ رَوَى ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَرَ بِقَبْرٍ، فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: أَتُقُولُ بِجَرِيدَتَيْنِ، فَجَعَلَ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ رَأْسِهِ، فَيُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ قِصَّةً ثَالِثَةً، وَيُوَيْدِهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ: "فَسَمِعَ شَيْئًا فِي قَبْرٍ،

وَفِيهِ: فَكَسَرَهَا بِأَثْنَيْنِ، وَفِي قِصَّةِ الْوَاحِدِ جَعَلَ نِصْفَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ وَنِصْفَهَا عِنْدَ رِجْلِيهِ، وَفِي قِصَّةِ الْإِثْنَيْنِ جَعَلَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ جَرِيدَةً أَنَّهَا كِسْرَتِينَ بِكِسْرِ الْكَافِ، وَالْكِسْرَةُ الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَكْسُورِ، وَفِي رِوَايَةِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَثْنَيْنِ، قَالَ النَّوْوَيُّ: "الْبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ الْأَتِيَّةِ: "فَغَرَّزَ، قَوْلُهُ: فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً؛ وَقَعَ فِي مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ": ثُمَّ عَرَّزَ عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِطْعَةً، وَلَمْ تَقْفُ عَلَى تَعْبِينِ السَّائِلِ مِنْهُمْ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ ضَمِيرَ الشَّانِ، وَجَازَ تَفْسِيرُهُ بِأَنْ وَصَلَتْهَا؛ لَأَنَّهَا فِي حُكْمِ جُمْلَةِ لَا شَتَّالَهَا عَلَى مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ"، قَالَ: "وَيُحَتمِّلُ أَنْ تَكُونَ أَنْ زَائِدَةً، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الرِّوَايَةِ الْأَتِيَّةِ بِحَذْفِ أَنْ فَقَوْيَ الْاِحْتِمَالِ الثَّانِي، وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: شَبَّهَ لَعَلَّ بَعْسَيِّ، أَيِّ الْعَذَابُ عَنِ الْمَقْبُورِينَ، كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ بِالْمُتَنَاهِ الْفُوْقَانِيَّةِ، قَالَ الْمَازَرِيُّ: "يُحَتمِّلُ أَنْ يَكُونَ أُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّ الْعَذَابَ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا هَذِهِ الْمُدَّةِ"؛ قَالَ: "وَلَا يَظْهُرُ لَهُ وَجْهٌ غَيْرُ هَذَا"، وَتَعَقِّبُهُ الْقُرْطُبِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ الْوَحْيُ لِمَا أَتَى بِحَرْفِ التَّرْجِيِّ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِنَّا حَمَلْنَاهَا عَلَى النَّعْلِيلِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَيْلٌ: إِنَّهُ شَفَعَ لَهُمَا هَذِهِ الْمُدَّةَ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَذَا رَجَحَ النَّوْوَيُّ كَوْنَ الْقِصَّةِ وَاحِدَةً، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا أَوْضَحَنَا مِنَ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ الْخَطَابِيُّ: "هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ دَعَا لَهُمَا بِالتَّخْفِيفِ مُدَّةً بِقَاءَ النَّدَاوَةِ، لَا أَنَّ فِي الْجَرِيدَةِ مَعْنَى يَخُصُّهُ، قَالَ: "وَقَدْ قَيْلَ: إِنَّ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ يُسَبِّحُ مَا دَامَ رَطْبًا؛ فَيَحْصُلُ التَّخْفِيفُ بِبَرَكَةِ التَّسْبِيحِ، وَعَلَى هَذَا فَيَطَرُدُ فِي كُلِّ مَا فِيهِ رُطْبَوْةٌ مِنَ الْأَشْجَارِ وَغَيْرِهَا، وَقَالَ الطَّبِيبُ: "الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهِمَا مَا دَامَا رَطْبَتِينَ تَمْنَاعُ الْعَذَابِ؛ وَقَدْ اسْتَنَكَ الْخَطَابِيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ وَضَعَ النَّاسُ الْجَرِيدَ وَنَحْوُهُ فِي الْقَبْرِ عَمَّا لِهَا الْحَدِيثُ، وَقَالَ الْطَّرْطُوشِيُّ: "لَأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌ بِبَرَكَةِ يَدِهِ"؛ وَقَالَ الْقَاضِي عَيَاضُ: "لَأَنَّهُ عَلَى عَرْزَهُمَا عَلَى الْقَبْرِ بِأَمْرٍ مُغَيَّبٍ، قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِنَا لَا نَعْلَمُ أَيْعَذُبُ أَمْ لَا؛ أَنَّ لَا نَسْبَبَ لَهُ فِي أَمْرٍ يُخَفِّفُ عَنْهُ الْعَذَابَ أَنْ لَوْ عَذَبَ، كَمَا لَا يَمْنَعُ كَوْنَنَا لَا نَدْرِي أَرْحَمُ أَمْ لَا؟ أَنَّ لَا نَدْعُوَهُ بِالرَّحْمَةِ، وَلَيْسَ فِي السَّيَاقِ مَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّ باشَرَ الْوَضْعَ بِيَدِهِ الْكَرِيمَةِ، بَلْ يُحَمِّلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرٌ بِهِ، وَقَدْ تَأَسَّى بِرِبِيدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ، فَأَوْصَى أَنْ يُوضَعَ عَلَى قَبْرِهِ جَرِيدَتَانِ؛ تَنْبِيهُ: لَمْ يُعْرَفْ اسْمُ الْمَقْبُورِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَمْدِ مِنَ الرِّوَاةِ؛ وَيَتَبَغِي أَنْ لَا يُبَالَغَ فِي الْفَحْصِ عَنْ تَسْمِيَةِ مِنْ وَقَعَ فِي حَقِّهِ مَا يُدْمِي، وَضَعْفَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَعَدُ بْنُ مَعَاذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، لَا يَتَبَغِي نِكْرُهُ إِلَّا مَقْرُونَا بِبَيَانِهِ، وَمِمَّا يَدْلُلُ عَلَى بُطْلَانِ الْحِكَايَةِ الْمَذَكُورَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَضَرَ دُفْنَ سَعَدَ بْنَ مَعَاذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ، فَفِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْدَ أَحْمَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُمْ: "مَنْ دَفَنَنِي الْيَوْمَ هَا هُنَا؟" فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرُهُمَا، وَإِنَّمَا تَكَرَّتْ هَذَا ذَبَّا عَنْ هَذَا السَّيِّدِ الَّذِي سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيِّدًا، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ، وَقَالَ: "إِنَّ حُكْمَهُ قَدْ وَافَقْتُمُ اللَّهَ"؛ وَقَالَ: "إِنَّ عَرْشَ الرَّحْمَنَ اهْتَزَ لِمَوْتِهِ، إِلَى عَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبِهِ الْجَلِيلَةِ، خَشِيَّةً أَنْ يَغْتَرَرْ نَاقِصُ الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فَيُعْتَقِدُ صِحَّةً ذَلِكَ، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو مُوسَيَ الْمَدِينِيُّ، وَاحْتَاجَ بِمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَدِّ فِيهِ أَبْنَى لَهِيَةً: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى قَبْرِيْنِ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، فَسَمِعَهُمَا يُعَذَّبَانِ فِي الْبُولِ وَالنَّمِيمَةِ"؛ قَالَ أَبُو مُوسَيَ: "هَذَا إِنَّ كَانَ لَيْسَ بِقَوْيٍ، لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مُسْلِمِيْنَ لَمَّا كَانَ لِشَفَاعَتِهِ إِلَى أَنْ تَيَسَّرَ الْجَرِيدَتَانِ مَعْنَى، وَلَكِنَّهُمَا لَمَّا رَأَهُمَا يُعَذَّبَانِ لَمْ يَسْتَجِرْ لِلْطَّفَهِ وَعَطَفَهِ حِرْمَانَهُمَا مِنْ إِحْسَانِهِ، فَشَفَعَ لَهُمَا إِلَى الْمُدَّةِ الْمَذَكُورَةِ"؛ وَجَزَمَ ابْنُ الْعَطَّارِ فِي شَرْحِ الْعُمَدةِ بِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِيْنَ، وَقَالَ: "لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا كَانَا كَافِرِيْنَ؛ لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا كَافِرِيْنَ لَمْ يَدْعُ لَهُمَا بِتَخْفِيفِ الْعَذَابِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ لَبَيْنَهُ، يَعْنِي كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِبٍ"؛ قُلْتُ: "وَمَا قَالَهُ أَخْيَرًا هُوَ الْجَوَابُ، وَمَا طَالَبَ بِهِ مِنَ الْبَيَانِ قَدْ حَصَلَ، وَلَا يَلْزَمُ التَّنَصِيصُ عَلَى لَفْظِ الْحُصُوصِيَّةِ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي احْتَاجَ بِهِ أَبُو مُوسَيَ ضَعِيفٌ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَهُوَ مِنْ تَخْلِيطِ ابْنِ لَهِيَةَ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِحَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّوْلِ الَّذِي قَدَّمْنَا أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِمَا كَافِرِيْنَ فِيهِ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَالظَّاهِرُ مِنْ مَجْمُوعِ طُرُقِهِ أَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِيْنَ، فَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهِ: "مِنْ بَقَرِيْنِ جَدِيدَيْنِ"؛ فَأَنْتَفَى كَوْنِهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْدَ أَحْمَدَ: "أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِالْبَقِيعِ فَقَالَ: مِنْ دَفَنْتُمِ الْيَوْمَ هَا هُنَا؟" فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمِيْنَ؛